مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (26) – العدد الرابع – أكتوبر 2025

تقييم أثر مؤشرات كفاية رأس المال في الحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة في ضوء مقررات بازل٣– دراسة تطبيقية

Evaluating The Impact of Capital Adequacy Indicators In Reducing Credit And Liquidity Risks In Light of Basel III Decisions - An Applied Study

اعداد

الباحث / احمد يحي حسن محمد عامر

مرشح للدكتوراه

اشراف

الاستاذ الدكتور	الدكتور
نبيل فهمى سلامه	هادى محسن دعيه
استاذ المراجعه	مدرس المحاسبه والمراجعه المتفرغ
كليه التجاره – جامعه بورسعيد	كليه التجاره – جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2025-06-20
تاريخ القبول	2025-06-25
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

مستخلص

الهدف: يهدف البحث إلى اختبار أثر مؤشـــرات كفاية رأس المال فى ضـــوء مقررات بازل٣ وانعكاســـاتها على كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر الســـيولة فى البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية.

التصـــميم والمنهجية: اســـتخدام أســـلوب التحليل الكمى فى اســـتخلاص البيانات من القوائم والتقارير المالية لعينة مكونة من ٩ بنوك تجارية خلال الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٤ وهى الفترة التى تلت التطبيق الفعلى لمقررات بازل٣ فى البنوك المصرية، وباتباع أسلوب انحدار البيانات الجدولية تم اختبار فروض البحث.

النتائج: توصـل البحث لعدم وجود أثر جوهرى لمؤشـرات كفاية رأس المال فى ضـوء بازل٣ فى الحد من المخاطر الائتمانية، ويرجع ذلك إلى اعتماد البنوك التجارية على سياسات محافظة في تكوين المخصصات بغض النظر عن مستوى رأس المال النظامي، كما أظهرت النتائج وجود أثر جوهرى لمؤشـرات كفاية رأس المال فى الحد من مخاطر السـيولة، وقد يرجع ذلك إلى أن مقررات بازل٣ قد شـددت بشـكل صـريح على ضـبط العلاقة بين الاسـتدانة ومخاطر التمويل، وفرضـت مؤشرات خاصة بالسيولة مثل نسبة تغطية السيولة ونسبة صافى التمويل المستقر.

القيمة المضـافة: أظهرت نتائج الدراسـة محدودية الدور الفعلي لمؤشـرات كفاية رأس المال في التخفيف من المخاطر الائتمانية، مما يســـلط الضـــوء على الحاجة إلى إعادة النظر في نماذج تقييم مخاطر الائتمان وآليات تخصيص رأس المال في البنوك، فضلاً عن التأكيد على أن الامتثال الشكلي لمقررات بازل لا يضمن بالضرورة فعالية رقابية حقيقية. وعلى الجانب الآخر، فقد بيّنت النتائج أن بعض مؤشـرات كفاية رأس المال – لا سـيما نسـبة الرافعة المالية – لها أثر معنوي على مخاطر الســـيولة، مما يُبرز أهمية التركيز على هيكل التمويل وجودة الأصـــول عند تطبيق مقررات بازل٣ في البيئة المصـرفية المصـرية. وبذلك يُسـهم البحث في سـد فجوة بحثية قائمة تتعلق بتقييم فعالية مقررات بازل ٣ في واقع التطبيق المصري، ويقدم رؤية عملية للبنك المركزي والبنوك التجارية نحو تطوير السياسات الرقابية والإدارية ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الرافعة المالية، وتقييم ملاءمة مكونات رأس المال، ورفع كفاءة نماذج إدارة المخاطر المالية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: مؤشـرات كفاية رأس المال – المخاطر الائتمانية – مخاطر السـيولة – مقررات بازل٣

Abstract

Objective: The research aims to examine the impact of capital adequacy indicators in light of Basel3 requirements and their implications for both credit risk and liquidity risk in commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange.

Design and Methodology: Quantitative analysis was used to extract data from the financial statements and reports of a sample of nine commercial banks during the period from 2018 to 2024, the period following the actual implementation of Basel3 requirements in Egyptian banks. The research hypotheses were tested using a regression method for tabular data.

Results: The study concluded that capital adequacy indicators, in light of Basel3, have no significant impact on reducing credit risk. This may be due to Egyptian commercial banks' reliance on conservative provisioning policies, regardless of the level of regulatory capital. The results also showed a significant impact of capital adequacy indicators on reducing liquidity risk. This may be due to the fact that Basel3 explicitly emphasized controlling the relationship between borrowing and financing risks and imposed specific liquidity indicators such as the liquidity coverage ratio and the net stable funding ratio.

Value Added: The study results demonstrated the limited actual role of capital adequacy indicators in mitigating credit risk. This highlights the need to revisit credit risk assessment models and capital allocation mechanisms in banks. It also emphasizes that formal compliance with Basel3 does not necessarily guarantee effective control. On the other hand, the results showed that some capital adequacy indicators—particularly the leverage ratio—have a significant impact on liquidity risk, highlighting the importance of focusing on the financing structure and asset quality when implementing Basel3 in the Egyptian banking environment. Thus, the study contributes to bridging an existing research gap related to evaluating the effectiveness of Basel3 in the Egyptian context. It also provides a practical vision for the Central Bank and commercial banks to develop relevant regulatory and administrative policies, particularly with regard to managing leverage, assessing the adequacy of capital components, and improving the efficiency of financial risk management models in general.

Key Words: Capital Adequacy - Credit Risks – Liquidity Risks – Basel3

١- الإطار العام للبحث:

١-١ مقدمة البحث:

يُعد القطاع المصـــرفي، من القطاعات التي شـــهدت العديد من التغييرات على مدى العقود الثلاثة الماضـــية، ومن أبرز هذه التغييرات التطور الملحوظ للأدوات المالية، وزيادة الشـــمول المالي، وإصـــدار العديد من المعايير المحاســـبية والتنظيمية الدولية، وأبرزها المعيار (IFRS9) وبازل ٣، مما أدى أيضًا إلى زيادة مخاطر البنوك (Zainudin et al., 2019). وفي ضوء هذه التطورات والتغيرات الاقتصادية والمالية المستمرة، أصبحت البنوك حجر الزاوية في النظام المالي لأي دولة، باعتبارها المصـدر الرئيسـي للتمويل ووسـيلة إعادة توزيع الموارد. ومع تفاقم الأزمة المالية العالمية، أصـبح من الضـروري تعزيز مرونة القطاع المصـرفي من خلال تعزيز القواعد التنظيمية وتحسين كفاءة إدارة المخاطر. وقد دفع هذا لجنة بازل إلى وضع مجموعة من المبادئ والمعايير التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي. ومن أبرز الجهود المبذولة إصدار اتفاقية بازل الثالثة (BCBS, 2011).

وتُعدّ المخاطر جزءًا لا يتجزأ من العمليات المصـرفية، لا سـيما في ظلّ التطور التكنولوجي، وتزايد حجم المعاملات، وابتكار أدوات مالية جديدة، وازدياد المنافســـة بين البنوك. ونتيجةً لذلك، تتعرض البنوك لمجموعة متنوعة من المخاطر، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشـغيل، ومخاطر السـوق، وغيرها من المخاطر التي قد تواجهها (عطية، ٢٠٢٣). وقد تعاونت لجنة بازل للرقابة المصـــرفية (BCBS) ومجلس معايير المحاســـبة الدولية (IASB) لوضـــع منهجيات ومعايير لمســـاعدة البنوك على قياس المخاطر التي تواجهها، ويهدف ذلك إلى توفير معلومات كافية للإفصـاح بما يلبي احتياجات مسـتخدمي البيانات المالية للبنوك، ويضـمن ذلك تطبيق متطلبات الإفصـاح والشـفافية التي وضـعتها لجنة بازل والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (عطية، ٢٠٢٣).

وتُشـكل هذه المخاطر تهديدًا لاسـتمرارية عمل البنوك. لذلك، يجب على البنوك اتخاذ العديد من التدابير بالتعاون مع الجهات التنظيمية والهيئات الإشـــرافية للتخفيف من أثر هذه المخاطر والحفاظ على سلامة واستقرار البنوك. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على القطاع المصرفي المصري اتخاذ العديد من التدابير الوقائية لتعزيز وضـعه المالي وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات (الملا والحسـني، ٢٠٢٤). وقد أكدت لجنة بازل على أن كفاية رأس المال أداة رئيسـية لدعم اسـتقرار البنوك ومساعدتها على مواجهة المخاطر، وخاصة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، والتي تُعد من أخطر أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، حيث يمكن لرأس المال القوي امتصاص

الخسائر أثناء الأزمات، وتقليل احتمالية فشل البنوك، والمساعدة في الحفاظ على ثقة العملاء في النظام المصرفي (Chiaramonte et al., 2015).

وفي مصر، اعتمد البنك المركزي المصري (CBE) اتفاقية بازل ٣ تدريجيًا منذ عام ٢٠١٢، وأصدر سلسلة من التوجيهات التنظيمية التي تلزم البنوك التجارية بتطبيق معايير كفاية رأس المال والحفاظ على مستويات معينة من السيولة. ويُعد تطبيق هذه المعايير خطوة مهمة لتعزيز استقرار القطاع المصرفي المصري، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية التي واجهتها مصر في العقد الماضي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦). وقد بدأ البنك المركزي تطبيق اتفاقية بازل ١ في عام ١٩٩١، حيث ألزم البنوك المدرجة بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال البالغة ٨%. وفي عام ٢٠٠٤، بدأ البنك المركزي المصري تطبيق اتفاقية بازل ٢. وفي نهاية ديسمبر ٢٠١٢، أصدر البنك المركزي قرارًا بأخذ اتفاقية بازل ٣ في الاعتبار مع الالتزام بالجدول الزمني للتنفيذ في إطار اتفاقية بازل٢ (طه وآخرون، ٢٠٢٤).

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات التطبيقية في الأسواق الناشئة، بما في ذلك مصر، مثل دراسة Abou-El-Sood (2015)، تُظهر وجود فروق في تأثير مؤشرات كفاية رأس المال. وهذا يتطلب بحثًا تحليليًا متعمقًا يأخذ في الاعتبار خصائص السوق المحلية وطبيعة السياسات التنظيمية. ونظرًا لنقص البحوث التطبيقية التي تربط بين كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان والسيولة في مصر، فإن أهمية هذه الدراسة بديهية لأنها تهدف إلى سد الفجوة المعرفية الحالية في هذا المجال. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال (بما في ذلك نسبة رأس المال الأساسي ونسبة كفاية رأس المال الإجمالية) ومستويات مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك المصرية، وهذا يسمح لصانعي السياسات بتقييم فعالية تنفيذ الأحكام التنظيمية لبازل ٣ في البيئة المصرفية المحلية.

ومن هنا، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقييم أثر مؤشرات كفاية رأس المال وفق بازل٣ في الحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة لدى البنوك التجارية المصرية، من خلال تحليل بيانات مالية لبنوك مختارة على مدار فترة زمنية مناسبة، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي، للوصول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها على المستويين الأكاديمي والعملي.

١-٢ مشكلة الدراسة:

في بيئة مالية تتسم بالتقلبات المستمرة والتحديات المتزايدة، أصبحت إدارة المخاطر مهمة أساسية للبنوك التجارية. وقد دفع هذا الجهات التنظيمية الدولية، ممثلة في لجنة بازل، إلى إصدار سلسلة من الاتفاقيات التي تهدف إلى تعزيز مرونة النظام المصرفي، ومن أبرزها بازل٣

التي تؤكد على ضـرورة امتلاك البنوك لرأس مال كافٍ لامتصـاص الصـدمات مع الحفاظ على مسـتوى مناسـب من السـيولة (BCBS, 2011). ورغم جهود البنوك المصـرية لتبني هذه المعايير، إلا أن الواقع يُظهر أنها لا تزال معرضـة لدرجات متفاوتة من المخاطر، وخاصـة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وهذا يُثير تساؤلات حول مدى فعالية تطبيق مؤشرات كفاية رأس المال للحد من هذه المخاطر. وقد أظهرت بعض الدراسـات أن نسـب كفاية رأس المال ترتبط عكسـيًا بمستويات المخاطر، حيث إن تعزيز قاعدة رأس المال يُساعد على امتصاص الخسائر المحتملة ويُقلل من رغبة البنوك في المخاطرة. ومع ذلك، قد تختلف هذه العلاقة اعتمادًا على تفاصـيل البيئة التنظيمية والاقتصادية لكل بلد (Berger& Bouwman, 2013).

وفي السـوق المصـرية، تتباين نتائج الدراسـات بشـأن فعالية تطبيق متطلبات بازل٣ على مستوى المخاطر، حيث ترى بعض الدراسات مثل دراسـة Abou-El-Sood (2015)، أن الأثر لا يزال محدودًا نتيجة تحديات هيكلية وتنظيمية تواجه البنوك، مثل ضـعف تنويع المحافظ الائتمانية ومحدودية أدوات إدارة السـيولة. ومن هنا تنبع مشـكلة الدراسـة في التسـاؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى تساهم مؤشرات كفاية رأس المال المقررة وفق اتفاقية بازل٣ في الحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة في البنوك التجارية المصرية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

السؤال الأول: ما مدى التزام البنوك التجارية المصرية بمقررات كفاية رأس المال وفق بازل٣؟.

السـؤال الثانى: ما هى أهم الإجراءات التى تتخذها البنوك المصـرية للحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة؟.

السؤال الثالث: ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال ومستوى المخاطر الائتمانية؟

السؤال الرابع: ما أثر مؤشرات كفاية رأس المال على مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية؟.

وسـيتم الإجابة عن السـؤالين الأول والثانى بالإطار النظرى للبحث، أما السـؤالين الثالث والرابع فستكون محل اهتمام الدراسة التطبيقية.

١-٣ أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر مؤشرات كفاية رأس المال في الحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر السـيولة لدى البنوك التجارية المصـرية في ظل مقررات بازل٣، من خلال مجموعة من الأهداف التفصيلية، تتمثل فيما يلي:

- تحليل مدى التزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق مقررات بازل٣، خاصةً ما يتعلق بمؤشرات كفاية رأس المال.
- توضيح أهم الإجراءات التى تقوم بها البنوك والجهات الرقابية للحد من المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة بصفة خاصة.
- قياس أثر مؤشرات كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين نسب رأس المال والمخصصات الائتمانية وجودة الأصول.
- تقدير أثر مؤشرات كفاية رأس المال على مخاطر السيولة، من خلال دراسة العلاقة بين نسب رأس المال ومؤشرات السيولة مثل نسبة القروض إلى الودائع.
- تقديم توصيات لتعزيز فعالية تطبيق مقررات بازل٣، بما يسهم في تقوية القطاع المصرفي المصري وتحقيق الاستقرار المالي.

١-٤ أهمية البحث:

يمكن توضيح الأهمية العلمية والعملية للبحث على النحو الآتى:

على المستوى العلمى، تُثري هذه الدراسة الأدبيات الأكاديمية حول العلاقة بين كفاية رأس المال ومخاطر البنوك، لا سيما في بيئة اقتصادية ناشئة كمصر، حيث يُلاحظ نقصٌ في الأبحاث التطبيقية الحديثة في هذا المجال. وتستخدم هذه الدراسة أدوات تحليلية كمية، وتُثبت تجريبيًا فعالية بازل ٣ في السياق المصري، باستخدام بيانات واقعية من البنوك العاملة في السوق. كما تُسهم هذه الدراسة في سد الفجوة المعرفية الموجودة في الأدبيات العربية حول تأثير مؤشرات كفاية رأس المال على أنواع مُحددة من المخاطر، مثل الائتمان والسيولة.

ومن الناحية العملية، تُزود الدراسة صانعي القرار في البنوك التجارية بمؤشرات عملية لقياس فعالية استراتيجيات كفاية رأس المال في الحد من المخاطر. كما تدعم جهود الجهات التنظيمية، مثل البنك المركزي المصري، في تقييم فعالية سياسات تنظيم رأس مال البنوك. كما تُساعد الدراسة في توجيه إدارات المخاطر والامتثال الداخلية في البنوك لتحسين ممارسات إدارة رأس المال، مما يُحسّن الأداء المالي والتصنيف الائتماني. وأخيرًا، تُسهم نتائج الدراسة في ضمان استقرار البنوك واستعدادها لمواجهة الأزمات، مما يُعزز ثقة المستثمرين والمودعين في القطاع المصرفي.

١-٥ حدود البحث:

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية يتم تنفيذها فى ظل مجموعة من الحدود العلمية والزمانية والمكانية، حيث تشير الحدود العلمية إلى تركيز الدراسة الحالية على تناول مدى تأثير

مؤشرات كفاية رأس المال فى ضوء مقررات بازل٣ على المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة فى البنوك المصرية. بينما تشير الحدود الزمانية للدراسة على إقتصارها على البيانات المالية ذات الصلة بمقررات بازل٣ من واقع التقارير المالية خلال الفترة من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٤. فى حين تشير الحدود المكانية للدراسة على إقتصارها على البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية دون غيرها من البنوك الأخرى.

وقد تم تبويب البحث بحيث يتناول القسم الثانى الدراسات السابقة ذات الصلة، فى حين خصص القسم الثالث للإطار النظرى للبحث، أما القسم الرابع فقد تم تخصيصه لمنهجية الدراسة التطبيقية واختبار الفروض، وأخيراً تناول القسم الخامس نتائج البحث والتوصيات.

٢- الدراسات السابقة:

تعتبر كفاية رأس المال من العوامل الأساسية التي تؤثر على استقرار النظام المالي والمصرفي، حيث تسهم في تقليل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة التي تواجه البنوك. وقد جاءت مقررات بازل٣ لتعزيز معايير كفاية رأس المال، حيث تهدف إلى تحسين القدرة على مواجهة الأزمات المالية من خلال رفع متطلبات رأس المال وزيادة الشفافية. وفيما يأتى عرض لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة:

هدفت دراسة الملا وحسانى (٢٠٢٤) إلى التعرف على أثر مخاطر السيولة على كفاية رأس مال المصارف الإسلامية السورية في الأجل القصير، المتمثلة ببنك البركة، بنك الشام، وبنك سورية الدولي الإسلامي للفترة السنوية الممتدة من (٢٠١٠-٢٠٢٢)، حيث تم استخدام المنهجين الوصفي والكمي في دراسة الظاهرة محل البحث، ولغرض التحليل تم استخدام برنامج Eviews12 لدراسة أثر المتغير المستقل (مخاطر السيولة) على التابع (كفاية رأس المال)، بالاعتماد على نماذج Panel Data، حيث أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على كفاية رأس مال المصارف المدروسة، أما على مستوى المصرف الفردي فقد وُجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الكفاية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز إدارة السيولة في المصارف الإسلامية السورية وتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر.

استهدفت دراسة Eltweri et al (2024) تحليل تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي لأكبر البنوك التجارية في المملكة المتحدة، وتم استخدام نسبة القروض إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة لتحليل العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي، وقد أظهرت الدراسة أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يشير إلى تخصيص المزيد من السيولة للقروض، مما قد يؤثر على

قدرة البنك على تلبية احتياجات السيولة الفورية. كما أن ارتفاع نسبة تغطية السيولة يعكس قدرة أفضل للبنك على تلبية احتياجات السيولة خلال فترات الضغط المالي، وأوصت بضرورة تحسين إدارة السيولة من خلال مراقبة مؤشرات نسبة القروض إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة، مع التركيز على الحفاظ على توازن بين السيولة والربحية.

استهدفت دراسة طه وأخرون (٢٠٢٤) اختبار تأثير معيار كفاية رأس المال وفقًا لاتفاقية بازل (٣) على الأداء المصرفي للبنوك التجارية المصرية، وقد اشتملت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من ١٦ بنكًا تجاريًا في مصر خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، باستخدام نماذج قياسية لتحليل العلاقة بين كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المصرفي، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير قوي لتطبيق معيار كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المصرفي مثل معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة صافي هامش الفائدة، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الرقابة على الجهاز المصرفي وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

هدفت دراسة صونيا (٢٠٢٤) إلى معرفة أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال لعينة من البنوك التجارية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢١، وقد تم الاعتماد على النموذج التجميعي وهو النموذج الملائم لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك باستخدام بيانات البانل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة على كفاية رأس المال، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الملاءة على كفاية رأس المال، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر سعر الصرف على كفاية رأس المال، كما توصلت الدراسة إلى أن التغيرات في المخاطر المالية مجتمعة تفسر ما نسبته ٩١,٢٠ % من التغيرات في كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة وهو ما يبين قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، لذلك لابد من التأكيد على البنوك بضرورة الالتزام الصارم بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر للحفاظ على رأسمالها واستمراريتها.

هدفت دراسة العمراوى (٢٠٢٣) إلى بناء نموذج لقياس أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال، ومعيار نسبة الرافعة المالية ضمن مقررات اتفاقية بازل الثالثة على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك العاملة في مصر، خلال الفترة من الربع الأول من عام ٢٠١٦ وحتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٢، وقد توصلت النتائج إلى وجود تأثير معنوى لجميع معايير السلامة المالية على مؤشرات الأداء المالي، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي المصري بإضفاء المزيد من

المرونة في تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية بما يتماشى والمستجدات الاقتصادية المتلاحقة على الساحتين المحلية والعالمية، وذلك من خلال تطبيق هيكل مرن في حساب كفاية رأس المال بالبنوك يسمح باستكمال معيار كفاية رأس المال بالبنوك باستخدام الدعامة التحوطية دون التقيد بالحد الأدنى المقرر رقابياً لنسبة رأس المال الأساسي المستمر في هيكل رأس المال التنظيمي.

استهدفت دراسة عطية (٢٠٢٣) اختبار العلاقة بين كل من المخاطر البنكية (ممثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) ومعدلات الأداء (ممثلة في فاعلية التكلفة، ومعدل العائد على الأصول) بمعدل كفاية رأس المال وذلك في ضوء أهم المتغيرات الرقابية والمتمثلة في حجم البنك ومعدل التضخم، وقد توصلت النتائج إلى أن تغيير مخاطر الائتمان بمقدار وحدة واحدة يحدث تغييرا في المتغير التابع "معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٠,٠٣٧، بينما تغيير معدل تكلفة الودائع للعائد من القروض بوحدة واحدة يغير معدل كفاية رأس المال بمقدار ٠,٠٩٩، كما أن تغيير مخاطر السيولة بوحدة واحدة يغير "معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٠,٠٠١ بينما تغيير معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة يغير "معدل كفاية رأس المال" بمقدار ١,٩٢١، وأخيرا تغيير حجم البنك بوحدة واحدة يغير "معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٧,٩٢٣ بينما تغيير معدل التضخم بوحدة واحدة يغير "معدل كفاية رأس المال" بمقدار ٠,٢٣٩.

هدفت دراسة محمد، وأمجد (٢٠٢١) إلى دراسة العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي، وقد شملت الدراسة ستة بنوك سعودية للفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦، وقد تم استخدام كل من نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، وحقوق الملكية إلى إجمالي القروض) ممثلة بكفاية رأس المال كمتغير مستقل على المتغير التابع (السيولة) ممثلاً بكلاً من نسبة النقدية إلى الودائع الجارية، النقدية إلى مجموع الودائع، النقدية إلى مجموع الخصوم، ونسبة التوظيف)، وبغرض اختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى بالتركيز على طريقة الآثار الثابتة والعشوائية، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال ومعدلات السيولة، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات كفاية رأس المال ومتغيرات السيولة.

استهدفت دراسة Alfouhaili et al (2020) تحليل تأثير تنظيمات رأس المال وفقًا لبازل٣ على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية اللبنانية، وقد تم استخدام نموذج هجين يجمع بين التحليل الكمي والنوعي، مع تحليل بيانات ٢٥ بنكًا تجاريًا في لبنان خلال الفترة من

٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، وقد أظهرت الدراسة أن تطبيق بازل٣ أدى إلى تحسين إدارة المخاطر الائتمانية، حيث ساهمت متطلبات رأس المال الأعلى، وخاصةً بالنسبة لنسبة رأس المال الأساسي (CET1) المرتفعة، في تعزيز استقرار البنوك وتقليل تعرضها للمخاطر، ولكن باستخدام تحليل الارتباط سبيرمان ونماذج الانحدار المتعدد اتضح أن هذا التأثير غير معنوى، وقد أوصت الدراسة بضرورة استمرار البنوك في تعزيز رأس المال وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية، مع التركيز على الامتثال لمتطلبات بازل٣.

هدفت دراسة هاشم، والشيخ (٢٠٢٠) إلى اختبار أثر مخاطر الائتمان مقاسة بمؤشرات (جودة الأصول، جودة الائتمان، وكفاية رأس المال)، ومخاطر السيولة مقاسة بمؤشرات (السيولة السوقية، الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، صافي التدفقات النقدية إلى المطاليب المتداولة) على تعظيم ثروة المساهمين مقاسة بمؤشر العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية المضافة في المصارف الخاصة التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لمخاطر الائتمان على كل من العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية المضافة، وإلى وجود أثر معنوي لمخاطر السيولة المصرفية على العائد على حقوق المساهمين، بينما لا يوجد أثر معنوي لها على القيمة السوقية المضافة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تنويع محفظة التسهيلات وتنويع مصادر التمويل وأجالها وزيادة حجم المخصصات بما يتناسب وحجم الخسائر المتوقعة ويحقق رضا المساهمين.

تناولت دراسة Saleh and Abu Afifa (2020) تأثير المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، ورأس مال البنك على ربحية البنوك في سوق ناشئة، وقد تم تحليل بيانات البنوك خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨ باستخدام نماذج البيانات اللوحية وطريقة المربعات الصغرى المعممة، وقد أظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ورأس مال البنك لها تأثير معنوي على ربحية البنوك، مما يؤكد أهمية إدارة هذه العوامل لتحسين الأداء المالي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز فهم متطلبات بازل٣ وأهميتها من قبل مديري البنوك، مع التركيز على تحسين إدارة المخاطر وزيادة رأس المال لتعزيز الربحية.

تناولت دراسة Golubeva et al (2019) تأثير مخاطر السيولة على ربحية البنوك الأوروبية بعد تنفيذ لوائح بازل٣، وقد تم تحليل بيانات ٤٥ بنكًا أوروبيًا خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ باستخدام نماذج الانحدار المربعات الصغرى العادية والموزونة، وقد أظهرت النتائج أن بعض مؤشرات مخاطر السيولة لها تأثير إيجابي معنوي على بعض مقاييس الربحية، بينما لم

يكن لمؤشر تغطية السيولة (مقياس السيولة فى بازل٣) تأثير معنوي على أي من مؤشرات العائد، كما توصلت النتائج إلى أن زيادة حجم البنك وصافي مخصص خسائر القروض يقلل من مؤشرات الربحية، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم فعالية مؤشرات السيولة مثل نسبة تغطية السيولة في تقييم مخاطر السيولة، مع التركيز على تحسين إدارة السيولة لتعزيز ربحية البنوك.

استهدف دراسة صوان (٢٠١٩) بيان مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية الأردنية وذلك وفقاً لإرشادات بازل٣، وأثرها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم قياس المعايير الخاصة بمخاطر السيولة وهي نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر كمتغيرات مستقلة، وأثر هذه المتغيرات على الأداء المالي، وذلك للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧، حيث تم اتباع طريقة التحليل القياسي لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وأشارت أهم النتائج إلى وجود أثر لمخاطر السيولة والمتمثلة في نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل الصافي المستقر، على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية والمتمثلة في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وحصة السهم العادي من الأرباح، وأوصت الدراسة بضرورة تعاون البنك المركزي مع البنوك الإسلامية لتعزيز إدارة السيولة وتحسين الأداء المالي.

استهدفت دراسة Giordana and Schumacher (2017) تحليل تأثير بازل٣ على مخاطر التخلف عن السداد في البنوك في لوكسمبورغ خلال الفترة من الربع الثاني عام ٢٠٠٣ إلى الربع الثالث عام ٢٠١١، وقد تم استخدام نماذج الانحدار الديناميكي لتحليل بيانات البنوك في لوكسمبورغ، مع التركيز على مؤشرات الربحية والسيولة ورأس المال، وقد أظهرت النتائج أن نسبة كفاية رأس المال لها تأثير سلبي ومعنوي على العائد على الأصول، مما يشير إلى أن زيادة رأس المال قد تؤدي إلى تقليل الربحية، كما أن هيكل التمويل للبنوك يلعب دورًا مهمًا في تحديد ربحيتها، وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق توازن بين متطلبات رأس المال والربحية، مع التركيز على تحسين هيكل التمويل لتعزيز الاستقرار المالي.

تناولت دراسة نور الدين (٢٠١٦) أثر تطبيق كفاية رأس المال على الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل مقررات بازل، وقد أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتسلسل التاريخي لتحليل بيانات المصارف السودانية خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٤، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها أن المصارف السودانية طبقت معايير بازل١ وبازل٢، والتزمت بتطبيق الأسلوب المعياري في قياس مخاطر الائتمان، وذلك لسهولة ويسر تطبيقها وظهر ذلك جليا في أداء المصارف السودانية، بالإضافة إلى أن هنالك تراجع واضح في التعثر وتوفر هذه المعايير

المتمثلة في بازل١ وبازل٢ في حماية وأمان لمختلف أنواع الاستثمار، وقد أوصت الدراسة بإعطاء مدراء الفروع صلاحيات تمكنهم من تحقيق الأنشطة الاقتصادية الحيوية بمنح الائتمان، وتحديد الأنشطة التي يتوجب التوقف عن تمويلها لمخاطرها المرتفعة.

التعليق على الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة اهتمامًا ملحوظًا بكفاية رأس المال ودورها في الحد من المخاطر المالية التي تواجه البنوك، ولا سيما المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، حيث اتفقت معظمها على أن كفاية رأس المال تمثل أحد أهم أدوات تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات. وقد جاء هذا الاهتمام بالتزامن مع تطبيق بازل٣ التي وضعت معايير صارمة تستهدف تعزيز جودة رأس المال ومرونته، بما يضمن مواجهة الصدمات المالية بكفاءة أكبر.

واتفقت الدراسات كذلك في استخدامها لمناهج كمية تعتمد على تحليل البيانات الجدولية (Panel Data) ونماذج الانحدار المختلفة لتحليل العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر المالية، كما أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الاستفادة من أدوات التحليل الإحصائي، مثل برنامج EViews ونماذج الانحدار الثابت والعشوائي، مما يعكس جودة المنهجية المتبعة في تحليل مشكلة الدراسة.

ومن ناحية أخرى، تباينت الدراسات في نطاقها الجغرافي ونوع البنوك محل التحليل؛ فبعضها ركّز على البنوك الإسلامية كما في دراستي الملا وحسانى (٢٠٢٤) وصوان (٢٠١٩)، بينما اهتم البعض الآخر بالبنوك التجارية التقليدية كما في دراسات طه وآخرون (٢٠٢٤) و(2017) Giordana and Schumacher، كما اختلفت الدراسات في المتغير التابع، حيث تناولت بعض الدراسات كفاية رأس المال كمتغير تابع يتأثر بالمخاطر المالية، في حين عالجت دراسات أخرى كفاية رأس المال كمتغير مستقل يؤثر على مؤشرات الأداء المالي أو السيولة.

وبالرغم من وجود اتفاق عام حول أهمية كفاية رأس المال، إلا أن نتائج الدراسات جاءت متباينة؛ فقد أظهرت بعض الدراسات، مثل الملا وحسانى (٢٠٢٤)، عدم وجود علاقة معنوية بين مخاطر السيولة وكفاية رأس المال، بينما أكدت دراسات أخرى، مثل صونيا (٢٠٢٤) وعطية (٢٠٢٣)، على وجود علاقة قوية ومعنوية بين المخاطر المالية ومعدل كفاية رأس المال. كما كشفت دراسات مثل Golubeva et al (2019) و Giordana and Schumacher (2017) عن وجود تأثيرات متباينة لمؤشرات السيولة على الربحية، مما يدل على أن العلاقة بين هذه المتغيرات تتأثر بطبيعة النظام المصرفي والبيئة الاقتصادية.

ورغم قوة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، إلا أن بعضها اتسم بحدود معينة، مثل قصر فترة الدراسة الزمنية أو اقتصار العينة على عدد محدود من البنوك، مما قد يؤثر على تعميم النتائج، كما أن عددًا محدودًا من الدراسات دمج المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم وسعر الصرف بشكل منهجي، على الرغم من تأثيرها المحتمل على العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر.

وفي ضوء ما سبق، فإن هذه الدراسات تمثل خلفية علمية للبحث الحالي، إلا أنها تكشف في الوقت ذاته عن وجود فجوة بحثية واضحة تتمثل في الحاجة إلى دراسات تطبيقية تدمج تأثير مؤشرات كفاية رأس المال، كما وردت في بازل٣، على كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة بصورة متكاملة، وفي سياق بيئي واقتصادي محلي. ومن هنا تنبع أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل العلاقة بين مؤشرات الكفاية والمخاطر في ضوء إطار تنظيمي حديث، بما يساهم في تقديم توصيات تدعم الاستقرار المالي للبنوك وتحسين إدارة رأس المال والمخاطر على حد سواء.

٣- الإطار النظرى للدراسة

تعتبر مقررات بازل من أهم الأطر التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المصرفي، حيث شهدت هذه المقررات تطورًا تدريجيًا منذ صدورها لأول مرة في الثمانينيات. وقد جاء إصدار بازل٣ كاستجابة للأزمات المالية المتعاقبة، ليضع مجموعة من المعايير الجديدة التي تهدف إلى تحسين كفاية رأس المال والسيولة لدى البنوك. وتتضمن التعديلات الرئيسية في بازل٣ تعزيز متطلبات كفاية رأس المال من خلال زيادة النسب المطلوبة لرأس المال الأساسي، بالإضافة إلى إدخال نسب جديدة للسيولة والتى تهدف إلى ضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في أوقات الأزمات. وفي البيئة المصري، تلتزم البنوك بمؤشرات كفاية رأس المال وفقًا لمتطلبات بازل٣، حيث اتخذت العديد من البنوك إجراءات فعالة للحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، مثل تحسين إدارة المخاطر وتطوير نماذج تقييم الائتمان.

ويهدف الإطار النظرى إلى استكشاف أثر مؤشرات كفاية رأس المال في الحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، مع التركيز على مدى تطبيق هذه المؤشرات في البنوك المصرية والإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك، وهذا ما سوف يتم تناوله فى الإطار النظرى.

٣-١ مدى التزام البنوك المصرية بمؤشرات كفاية رأس المال

تسعى البنوك المصرية إلى الالتزام بمقررات بازل٣ من خلال تحسين كفاية رأس المال (نسبة إجمالى رأس المال ونسبة الرافعة المالية) وجودة الأصول (والمتمثلة فى نسبة القروض

المتعثرة للحد من المخاطر الائتمانية) وتعزيز مستوى السيولة (والمتمثلة فى نسبة تغطية السيولة ونسبة صافى التمويل المستقر)، ومن خلال تحليل المؤشرات المذكورة، يمكن تقييم مدى نجاح البنوك في تحقيق هذه الأهداف، وتحليل هذه المؤشرات يساعد في فهم الوضع المالي للبنوك المصرية ومدى قدرتها على مواجهة المخاطر، ويعد الالتزام بمقررات بازل٣ أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

ويوضح الجدول التالى تحليل لهذه المؤشرات فى البنوك المصرية بعد تطبيق مقررات بازل٣:

جدول رقم (١): مؤشرات كفاية رأس المال والمخاطر فى البنوك المصرية (نسبة مئوية %)

المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
أولاً: كفاية رأس المال						
نسبة إجمالى رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	١٧,٧	٢٠,١	٢٢,٢	١٨,٩	١٨,٦	١٨,٦
نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	١٤,٩	١٧,٧	١٧,٩	١٥,٥	١٥,٤	١٥,٢
نسبة رأس المال الأساسي المستمر	١٢,٧	١٤,٦	١٣,٤	١٢,٠	١٢,٩	١٢,٣
الرافعة المالية	٧,١	٧,٧	٧,٢	٦,٤	٦,٨	٧,٥
ثانياً: المخاطر الائتمانية						
نسبة القروض المتعثرة	٤,٢	٤,٠	٣,٤	٣,٣	٢,٩	٢,٧
ثالثاً: السيولة						
نسبة تغطية السيولة بالعملات المحلية	٧٥٧,٢	١٠١٧,٤	١٠٠٦,٨	٩٤٣,٢	٨٠٨,٧	٨٣٧,١
نسبة تغطية السيولة بالعملات الأجنبية	٢٠٠,٧	١٦٩,٦	١٨٦,٩	١٧٣,١	١٥٢,٨	١٧٩,٨
نسبة صافى التمويل المستقر	٢٤٦,٤	٢٣٦,٥	٢٤٩,٠	٢٢٦,١	٢١٥,٢	٢١٢,٢
نسبة صافى التمويل المستقر بالعملات المحلية	٢٧٩,٤	٢٦٠,٦	٢٦١,٧	٢٣٤,٦	٢٣٠,٣	٢٢٥,٦
نسبة صافى التمويل المستقر بالعملات الأجنبية	١٧١,٠	١٦٥,٩	٢٠٢,١	١٩٨,٦	١٧٦,٤	١٨٧,٥

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مؤشرات السلامة المالية للبنوك

ويتضح من نتائج الجدول رقم (١) ما يأتى:

- فى إطار تطبيق مقررات بازل تلتزم البنوك العاملة فى مصـــر – عدا فروع البنوك الأجنبية – بالحفاظ على نسـبة حدها الأدنى ١٢,٥% بين عناصـر القاعدة الرأسـمالية (بسـط المعيار) وبين الأصـول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار) وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسـوق والتشـــغيل (البنك المركزى المصـــرى، ٢٠٢٠). وقد بلغ معدل كفاية رأس المال فى البنوك المصـــرية متضـــمناً الدعامة التحويطية نحو ١٨,٦% فى نهاية يونيو ٢٠٢٤، بينما بلغ المعدل نحو ١٧,٧% فى نهاية يونيو ٢٠١٩، مقابل حد أدنى مقرر ١٢,٥%.
- بلغت نسبة رأس المال الأساسى المستمر فى البنوك المصرية نحو ١٢,٣% فى نهاية يونيو ٢٠٢٤، بينما بلغت النسبة ١٢,٧% فى نهاية يونيو ٢٠١٩، مقابل ٤,٥% حد أدنى مقرر.
- بلغت نسـبة الرافعة المالية فى البنوك المصـرية نحو ٧,٥% فى نهاية يونيو ٢٠٢٤، بينما بلغت النسـبة ٧,١% فى نهاية يونيو ٢٠١٩، مقابل ٣,٠% كنسـبة إلزامية اعتباراً من عام ٢٠١٨.
- بلغت نسبة القروض المتعثرة فى البنوك المصرية نحو ٢,٧% فى نهاية يونيو ٢٠٢٤، بينما بلغت النســبة ٤,٢% فى نهاية يونيو ٢٠١٩، وتعكس هذه النســبة مدى صــحة محفظة القروض، ويجب أن تكون هذه النسبة منخفضة لضمان جودة الأصول، حيث تشير التقديرات إلى أن النسبة يجب أن تكون أقل من ٥% لتحقيق استدامة مالية.
- بلغت نسبة تغطية السيولة بالعملات المحلية فى البنوك المصرية نحو ٨٣٧,١% نهاية يونيو ٢٠٢٤، بينما بلغت النسـبة ٧٥٧,٢% فى نهاية يونيو ٢٠١٩، وتقيس النسـبة قدرة البنك على تلبية احتياجات الســيولة في الأجل القصــير، ويجب أن تكون هذه النســبة أعلى من ١٠٠% حسب متطلبات بازل٣.
- بلغت نسـبة صـافى التمويل المسـتقر فى البنوك المصـرية نحو ٢١٢,٢% فى نهاية يونيو ٢٠٢٤، بينما بلغت النسـبة ٢٤٦,٤% فى نهاية يونيو ٢٠١٩، وتقيس هذه النسـبة مدى استقرار مصـادر تمويل البنك على الأجل الطويل، يجب أن تكون هذه النسـبة أيضـاً أعلى من ١٠٠% لضمان استدامة السيولة.

ويتضـح أن البنوك تمتلك أسـاسـاً رأسـمالياً وسـيولة قوية يتماشـيان مع متطلبات بازل٣، ويظهران قدرة جيدة على الامتثال التنظيمي حتى نهاية ٢٠٢٤. ومع ذلك، فإن نقطة الضـــعف الرئيســية تكمن في "نســبة الرافعة المالية، والتي تحتاج لترقية لتفادي المخاطر المكتســبة من التوسع بالأنشطة الائتمانية.

ومن خلال استعراض النتائج السابقة، يتضح لنا أن البنوك المصرية تلتزم بشكل قوي وفعّال بمقررات بازل٣، خاصـــة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، مما يُعزز من اســـتقرار ومتانة القطاع المصـرفي في مصـر، وهذا الالتزام يُسـاهم في تعزيز ثقة المودعين والمسـتثمرين، ويدعم القدرة التنافسية للبنوك المصرية على المستوى الإقليمي والدولي. وقد أظهرت دراسة عبد الغنى، وأبو جبل (٢٠٢٢) أن الالتزام بمقررات بازل٣، خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، له تأثير إيجابي على الأداء المالي للبنوك. أما دراســة العمراوى (٢٠٢٣) فقد أوضــحت أن هناك تأثيرًا ذا دلالة إحصـائية لمعايير السـلامة المالية على مؤشـرات الأداء المالي مثل معدل العائد على الأصـول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وصـافي هامش الفائدة. وبالمثل خلصـت دراسـة أخرى مرسـى وآخرون (٢٠٢٢) إلى أن الالتزام بمقررات بازل٣ يُعزز ثقة المودعين ويدعم المراكز التنافســية للبنوك التجارية المصرية، مما يُساهم في جذب الاستثمارات الجديدة.

٣-٤ كيفية الحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة

يعرض الباحث فيما يلي أهم الإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية المصـــرية للحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة (البنك المركزى المصرى، ٢٠٢٣):

أولًا: الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر الائتمانية

- تطبيق نظام التصــنيف الائتماني الداخلي: تعتمد البنوك على أنظمة تصــنيف داخلية لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، اســتنادًا إلى معايير مثل التدفقات النقدية، التاريخ الائتماني، الضـمانات المقدمة. وهذا يسـاعد على تسـعير القروض بشـكل دقيق ووضـع حدود ائتمانية مناسبة.
- تحديد ســقوف ائتمانية لكل عميل وقطاع ويتم وضــع حدود قصــوى للتمويل الممنوح للعميل الواحد أو القطاع الواحد، لتجنب التركز الائتماني.
- تحليل الجدارة الائتمانية بدقة ويتضمن تحليل القوائم المالية، التدفقات النقدية، تاريخ السداد، ودراسة السوق.
- إدارة الضـمانات وتقييمها بشـكل دوري ويتم أخذ ضـمانات كافية مقابل التسـهيلات الائتمانية، مع إعادة تقييمها دوريًا للتأكد من كفايتها.
- مراقبة المحفظة الائتمانية دوريًا ويتم استخدام نظم الإنذار المبكر لرصد أي مؤشرات لتدهور جودة الائتمان.
- تكوين مخصــصــات لمواجهة الخســائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمعيار IFRS9 يتم تكوين مخصصات بناءً على نماذج متقدمة لتوقع الخسائر

ثانيًا: الإجراءات المتبعة للحد من مخاطر السيولة

- الاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية تلتزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها في شكل سيولة نقدية أو شبه نقدية حسب متطلبات البنك المركزي المصري.
- تحليل الفجوات الزمنية للأصول والخصوم من خلال إدارة فجوة السيولة (Liquidity Gap) لتحسين توافق آجال الاستحقاق.
- إدارة الأصول والخصوم (ALM) باستخدام لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO) لتقييم الاحتياجات المستقبلية من السيولة.
- الاحتفاظ بمحفظة أصول سريعة التسييل مثل أذون الخزانة الحكومية والأوراق المالية عالية التصنيف.
- الالتزام بنسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وفقًا لمقررات بازل٣، لتأمين قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجلين القصير والطويل.
- اختبارات الضغط (Stress Testing) لقياس قدرة البنك على تحمل أزمات السيولة المفاجئة وتقييم السيناريوهات غير المتوقعة.

٤- منهجية الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى الإجابة عن السؤالين البحثيين الثالث والرابع، وذلك من خلال التحليل الكمى لأثر مؤشرات كفاية رأس المال فى ضوء مقررات بازل٣ وانعكاسها على كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة فى البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية.

٤-١ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع البنوك العاملة فى مصر والبالغ عددهم (٣٨) بنكاً، حيث يشمل المجتمع بنوك عامة عددها (٤) بنوك، وبنوك خاصة عددها (٢٧) بنكا، وفروع لبنوك اجنبية عددها (٧) فروع (تقرير البنك المركزى المصرى، ٢٠٢٠)، ولقد إعتمد الباحث على البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية وفقاً لأسلوب العينة الحكمية.

٤-٢ مصادر الحصول على البيانات

اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين، يتمثل الأول فى التقارير المالية الربع سنوية المنشورة للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وقد تم الحصول على هذه التقارير من المواقع الرسمية لكل بنك، بالإضافة إلى موقع مباشر مصر. أما الثانى فيتمثل فى بيانات القطاع المصرفى (أسعار الصرف) من خلال النشرات الإحصائية الشهرية والتقارير الاقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزى المصرى.

٤-٣ فروض الدراسة

تشتمل الدراسة التطبيقية على فرضين رئيسيين، وهما:

الأول: "لا يوجد أثر معنوى لمؤشـــرات كفايـة رأس المـال على المخـاطر الائتمـانيـة فى البنوك المصرية"

الثانى: "لا يوجد أثر معنوى لمؤشرات كفاية رأس المال على مخاطر السيولة فى البنوك المصرية"

وقد اسـتخدم الباحث حزمة البرنمج الإحصـائى STATA فى إجراء التحليلات الإحصـائية اعتماداً على مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار فرضى الدراسة، حيث تم استخدام نموذج انحدار المربعات الصـغرى المعممة، وهو الأنسـب للتعامل مع البيانات الجدولية، بعد التأكد من توافر الشروط اللازمة، وذلك لاختبار أثر مؤشرات كفاية رأس المال على المخاطر المالية.

٤-٤ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

تتمثل متغيرات الدراسة فى ثلاثة متغيرات هى:

- المتغيرات المسـتقلة: وتتمثل فى مؤشـرات كفاية رأس المال فى ضـوء مقررات بازل٣، وتم قياسها باستخدام النسب الآتية: نسبة رأس مال الأسهم العادية، نسبة الشريحة الأولى لرأس المال، نسبة إجمالى رأس المال، ونسبة الرافعة المالية.
- المتغيرات التابعة: تحتوى الدراســـة على متغيرين تابعين وهما: المخاطر الائتمانية وقد تم قياسها باستخدام نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالى القروض، ومخاطر السيولة وقد تم قياسها باستخدام نسبة القروض إلى الودائع.
- المتغيرات الرقابية: لأغراض التحكم فى أثر مؤشرات كفاية رأس المال على المخاطر، تشتمثل الدراسة على متغيرين رقابيين وهما: حجم البنك، وقد تم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول، وربحية البنك وقد تم قياسها باستخدام معدل العائد على الأصول.

٤-٥ نتائج اختبار فروض الدراسة

للإجابة عن الســـؤال البحثى الثالث: "ما طبيعة العلاقة بين مؤشـــرات كفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية؟" استخدم الباحث أسلوب انحدار البيانات الجدولية لدراســة القدرة التأثيرية لتغير مؤشـرات كفاية رأس المال فى المخاطر الائتمانية مقاســة بنســبة مخصص خسائر القروض.

ويعرض الجدول رقم (٥) نتائج نموذج انحدار المربعات الصـــغرى المعممة لأثر مؤشـــرات كفاية رأس المال فى المخاطر الائتمانية:

جدول رقم (٥): نموذج انحدار البيانات الجدولية لاختبار أثر مؤشرات كفاية رأس المال

على المخاطر الائتمانية

المتغيرات	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	قيمة ت	المعنوية	معنوية واتجاه التأثير
الثابت	٠,٠٠٥٨	٠,٢٠٤٧	٠,٠٣	٠,٩٧٧	إيجابى غير معنوى
رأس المال الأسهم العادية	٠,٠١٩٠	٠,٠٣٢٧	٠,٥٨	٠,٥٦٣	إيجابى غير معنوى
نسبة الشريحة الأولى لرأس المال	٠,٠١٥٣	٠,٢٧٠٨	٠,٠٦	٠,٩٥٥	إيجابى غير معنوى
نسبة إجمالى رأس المال (معيار كفاية رأس المال)	٠,٠١٩٢	٠,٢٦٦٣	٠,٠٧	٠,٩٤٣	إيجابى غير معنوى
نسبة الرافعة المالية	٠,٠٧٢٤	٠,٢٧٦٤	٠,٢٦	٠,٧٩٥	إيجابى غير معنوى
حجم البنك	٠,٠٠٥٢	٠,٠١٨٧	٠,٢٨	٠,٧٨٢	إيجابى غير معنوى
معدل العائد على الأصول	٠,٦٨٥٦ ـ	٠,٣٤٤٨	١,٩٩ ـ	٠,٠٥٢	سلبى غير معنوى
تقييم دقة تقديرات النموذج					
معامل التحديد R Square		٠,٠١٦٧			
معامل التحديد بين البنوك Between		٠,١٢٣٩			
معامل التحديد داخل البنوك Within		٠,٠٩٠٢			
درجات الحرية الأولى		٦			
درجات الحرية الثانية		٤٨			
قيمة ف المحسوبة F = ٠,٧٩ معنوية ف Sig = ٠,٥٧٩٩					

المتغير التابع: نسبة مخصص خسائر القروض (مؤشر لقياس المخاطر الائتمانية)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

يتضح من نتائج الجدول رقم (٥) ما يلى:

- وجود أثر ايجابى غير معنوى لمؤشرات كفاية رأس المال فى ضوء مقررات بازل٣ على مؤشر المخاطر الائتمانية (نسبة مخصص خسائر القروض)، حيث بلغت قيمة ت لكل من: نسبة رأس المال الأسهم العادية، نسبة الشريحة الأولى لرأس المال، نسبة إجمالى رأس

المال، ونسبة الرافعة المالية (٠,٥٨، ٠,٠٦، ٠,٠٧، ٠,٢٦) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية (٠,٥٦٣، ٠,٩٥٥، ٠,٩٤٣، ٠,٧٩٥) أكبر من (٠,٠٥).

- وجود أثر إيجابى غير معنوى لحجم البنك على مؤشر المخاطر الائتمانية، حيث بلغت قيمة ت (٠,٢٨) وذلك عند مستوى معنوية (٠,٧٨٢) وهو أكبر من (٠,٠٥).
- وجود أثر سلبى لمدل العائد على الأصول على مؤشر المخاطر الائتمانية، حيث بلغت قيمة ت (-١,٩٩) عند مستوى معنوية (٠,٠٥٢) أكبر من ٥%، وبالتالى فإن هذا الأثر معنوى عند مستوى (٠,١٠).
- بلغت القدرة التفسيرية بين البنوك (٠,١٢٣٩)، كما بلغت قيمة ف (٠,٧٩) وذلك عند معنوية (٠,٥٧٩٩) أكبر من ٥%، وبالتالى فإن النموذج غير صالح للاستدلال الإحصائى والإقرار بعدم وجود أثر لمؤشرات كفاية رأس المال فى ضوء مقررات بازل٣ على مؤشر المخاطر الائتمانية، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج أو معامل التحديد (٠,٠١٦٧)، حيث نجحت المتغيرات المستقلة فى تفسير ١,٦٧% من تغيرات المتغير التابع.

وللإجابة عن السؤال البحثى الرابع: "ما أثر مؤشرات كفاية رأس المال على مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية المصرية؟" استخدم الباحث أسلوب انحدار البيانات الجدولية لدراسة القدرة التأثيرية لتغير مؤشرات كفاية رأس المال فى مخاطر السيولة مقاسة بنسبة صافى القروض إلى إجمالى ودائع العملاء.

ويعرض الجدول رقم (٦) نتائج نموذج انحدار المربعات الصغرى المعممة لأثر مؤشرات كفاية رأس المال فى مخاطر السيولة:

جدول رقم (٦): نموذج انحدار البيانات الجدولية لاختبار أثر مؤشرات كفاية رأس المال على مخاطر السيولة

المتغيرات	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	قيمة Z	المعنوية	معنوية واتجاه التأثير
الثابت	١,٨٦٧٦	٠,٤٣١٥	٤,٣٣	٠,٠٠٠	إيجابى معنوى
رأس المال الأسهم العادية	٠,٠١٧٧	٠,٠٧١٢	٠,٢٥	٠,٨٠٤	إيجابى غير معنوى
نسبة الشريحة الأولى لرأس المال	٠,٣٧٤٩ -	٠,٥٨٦٢	٠,٦٤ -	٠,٥٢٢	سلبى غير معنوى

نسبة إجمالى رأس المال (كفاية رأس المال)	٠,٦٦٤٥ -	٠,٥٧٤٥	١,١٦ -	٠,٢٤٧	سلبى غير معنوى
نسبة الرافعة المالية	٢,٨٥٧٠	٠,٦٠٠٧	٤,٧٦	٠,٠٠٠	إيجابى معنوى
حجم البنك	٠,١٣٤٨ -	٠,٠٣٩٤	٣,٤٢ -	٠,٠٠١	سلبى معنوى
معدل العائد على الأصول	٢,٣٥٣٥	٠,٧٤٢٦	٣,١٧	٠,٠٠٢	إيجابى معنوى
تقييم دقة تقديرات النموذج					
معامل التحديد R Square		٠,٢١٢٨	قيمة ف المحسوبة F = ٥٣,١٥ معنوية ف Sig = ٠,٠٠٠٠		
معامل التحديد بين البنوك Between		٠,١٣٢٣			
معامل التحديد داخل البنوك Within		٠,٥٠٧٨			
درجات الحرية الأولى		٦			
درجات الحرية الثانية		٤٨			

المتغير التابع: نسبة القروض إلى الودائع (مؤشر لقياس مخاطر السيولة)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائى STATA

يتضح من نتائج الجدول رقم (٦) ما يلى:

- وجود أثر ايجابى معنوى لنسبة الرافعة المالية فى ضوء بازل٣ على مخاطر السيولة (نسبة القروض إلى الودائع)، حيث بلغت قيمة ت (٤,٧٦) وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠) أقل من (٠,٠٥).
- وجود أثر ايجابى غير معنوى لنسبة رأس مال الأسهم العادية فى ضوء مقررات بازل٣ على مؤشر مخاطر السيولة (نسبة القروض إلى الودائع)، حيث بلغت قيمة ت (٠,٢٥) وذلك عند مستوى معنوية (٠,٨٠٤) أكبر من (٠,٠٥).
- وجود أثر سلبى غير معنوى لكل من: نسبة الشريحة الأولى لرأس المال، ومعيار كفاية رأس المال فى ضوء مقررات بازل٣ على مؤشر مخاطر السيولة (نسبة القروض إلى الودائع)، حيث بلغت قيمة ت لكل منهم (-٠,٦٤، -١,١٦) وذلك عند مستوى معنوية (٠,٥٢٢، ٠,٢٤٧) لكل منهم على الترتيب، وهو أكبر من (٠,٠٥).
- وجود أثر سلبى معنوى لحجم البنك على مخاطر السيولة، حيث بلغت قيمة ت (-٣,٤٢) وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) وهو أقل من (٠,٠٥).

- وجود أثر إيجابى لمدل العائد على الأصول على مؤشر مخاطر السيولة، حيث بلغت قيمة ت (٣,١٧) عند مستوى معنوية (٠,٠٠٢) أقل من ٥%.
- بلغت القدرة التفسيرية داخل الوحدات البنكية (٠,٥٠٧٨)، كما بلغت قيمة ف (٥٣,١٥) وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠) أقل من ٥%، وبالتالى فإن النموذج صالح للاستدلال الإحصائى والإقرار بوجود أثر لمؤشرات كفاية رأس المال فى ضوء مقررات بازل٣ على مؤشر مخاطر السيولة، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج أو معامل التحديد (٠,٢١٢٨)، حيث نجحت المتغيرات المستقلة فى تفسير ٢١,٢٨% من تغيرات المتغير التابع.

٥- الاستنتاجات والتوصيات

تشير نتائج اختبار الفرض الأول (H_{01}) لقياس أثر مؤشرات كفاية رأس المال وفقاً لبازل٣ على المخاطر الائتمانية – ممثلة بنسبة مخصص خسائر القروض – إلى عدم وجود أثر معنوي لتلك المؤشرات على مستوى دلالة ٠,٠٥. فقد كانت جميع معاملات مؤشرات كفاية رأس المال ذات قيم ت منخفضة وبمستويات معنوية مرتفعة، وهو ما يدل على عدم تأثيرها إحصائيًا على مؤشر المخاطر الائتمانية. كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لحجم البنك، حيث بلغت قيمة ت (٠,٢٨) ومستوى معنوية (٠,٧٨٢)، بينما ظهر تأثير سلبي ضعيف للعائد على الأصول، بقيمة ت بلغت (-١,٩٩) ومستوى معنوية (٠,٠٥٢)، وهي دالة فقط عند مستوى معنوية ١٠%، مما يعكس ارتباطًا عكسيًا محدودًا بين ربحية البنك ومستوى المخاطر الائتمانية. وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (R-squared) نحو ٠,٠١٦٧ فقط، بما يعني أن المتغيرات المستقلة لم تفسر سوى ١,٦٧% من التغير في المخاطر الائتمانية، وهو ما يُعد ضعفًا شديدًا في صلاحية النموذج. كما بلغت قيمة ف (٠,٧٩) عند مستوى معنوية مرتفع (٠,٥٧٩٩)، وهو ما يعكس عدم صلاحية النموذج الكلي للاستدلال الإحصائي.

وتُعزى هذه النتائج إلى عدد من التفسيرات المحتملة، أبرزها أن الضوابط الرقابية وبازل٣ لم تُفعّل بعد بشكل كامل أو متساوٍ داخل بنوك العينة، مما أضعف من تأثير مؤشرات كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية. كما يمكن أن يكون السبب وراء ضعف العلاقة هو اعتماد البنوك على سياسات محافظة في تكوين المخصصات بغض النظر عن مستوى رأس المال النظامي، أو أن مخصص خسائر القروض قد يتأثر بعوامل نوعية غير مدرجة بالنموذج مثل جودة إدارة الائتمان، وكفاءة نظم التحصيل، أو هيكل الحوكمة الداخلية. بالإضافة إلى أن البيئة الرقابية والمؤسسية المحلية قد تُسهم في الحد من أثر المتغيرات المالية الرسمية على مؤشرات المخاطر الفعلية، مما يفسر ضعف العلاقة وعدم دلالتها إحصائيًا.

وتشـــير نتائج اختبار الفرض الثانى (H_{02}) لقياس أثر مؤشـــرات كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل٣ على مخاطر السيولة، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض مؤشرات كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل٣ ومخاطر السيولة – ممثلة بنسبة القروض إلى الودائع – حيث تبين أن نسـبة الرافعة المالية كان لها أثر إيجابي معنوي على مخاطر السـيولة، بقيمة ت بلغت (٤,٧٦) عند مسـتوى معنوية (٠,٠٠٠)، وهو أقل من ٠,٠٥، مما يشـير إلى أن زيادة نسبة الرافعة المالية ترتبط بارتفاع درجة اعتماد البنك على التمويل القائم على الديون، بما يؤدي إلى ارتفاع مستوى مخاطر السيولة. ويُعد هذا الأثر متسقًا مع ما تهدف إليه بازل٣ من ضبط العلاقة بين حجم الأصول الممولة بالديون وقدرة البنك على توفير السيولة الفورية، حيث تؤدي الرافعة المالية المرتفعة إلى تضـــييق الهوامش التمويلية وتقليل القدرة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

في المقابل، أظهرت النماذج أن بقية مؤشـــرات كفاية رأس المال لم يكن لها تأثير معنوي على مخاطر السيولة؛ فقد سجلت نسبة رأس المال من الأسهم العادية (CET1) أثرًا إيجابيًا غير معنوي (ت = ٠,٢٥، المعنوية ٠,٨٠٤)، في حين كانت العلاقة ســلبية وغير معنوية لكل من نسبة الشريحة الأولى لرأس المال (ت = −٠,٦٤، المعنوية ٠,٥٠٢) ونسبة إجمالي رأس المال (ت = −١,١٦، المعنوية ٠,٢٤٧)، ويُشير ذلك إلى أن هذه المؤشرات، رغم أهميتها في قياس قدرة البنك على امتصاص الخسائر، لا تعكس بالضرورة قدرة البنك على توفير السيولة في الأجل القصير، خاصة إذا لم تكن مكونات رأس المال مستثمرة في أصول سائلة عالية الجودة كما توصي بازل٣.

ومن ناحية أخرى، أظهرت النتائج أن حجم البنك له أثر ســلبي ومعنوي على مخاطر السيولة، بما يشير إلى أن البنوك الأكبر حجمًا تتمتع بقدرة أعلى على إدارة السيولة نتيجة تنوع مصادر التمويل واستقرار قاعدة الودائع، وهو ما يدعم فرضية أن الحجم يعزز المرونة التمويلية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ومعنوية بين العائد على الأصول ومخاطر السيولة (ت = ٣,١٧، المعنوية ٠,٠٠٢)، مما قد يعكس أن البنوك ذات مســتويات الربحية المرتفعة تميل إلى اســتغلال مواردها بشــكل أكثر عدوانية عبر التوســع في منح القروض، مما يزيد من مخاطر السيولة على المدى القصير.

وقد بلغت القدرة التفســيرية الكلية للنموذج (R-squared) نحو ٠,٢١٢٨، مما يعني أن المتغيرات المستقلة فسّرت حوالي ٢١,٢٨% من التغير في مخاطر السيولة، وهي نسبة مقبولة في الدراســات المالية. كما بلغت قيمة ف (٥٣,١٥) عند مســتوى معنوية (٠,٠٠٠)، مما يؤكد

صلاحية النموذج الكلي للاستدلال الإحصائي ويدعم وجود أثر لبعض مؤشرات كفاية رأس المال – وخاصة الرافعة المالية – على مخاطر السيولة.

ويرجع وجود هذا الأثر إلى أن مقررات بازل٣ قد شددت بشكل صريح على ضبط العلاقة بين الاستدانة ومخاطر التمويل، وفرضت مؤشرات خاصة بالسيولة مثل نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافى التمويل المستقر NSFR، مما يجعل من الرافعة المالية أداة تنظيمية غير مباشرة لمراقبة التعرض لمخاطر نقص السيولة. كما أن بازل٣ تعكس توجهًا رقابيًا نحو الربط بين الهياكل الرأسمالية والمخاطر التشغيلية والتمويلية، وهو ما يمكن أن يفسر العلاقة الإحصائية المكتشفة في هذا النموذج.

وفى ضوء النتائج المتوصل إليها وما يرتبط بها من استنتاجات، يوصى الباحث بما يلى:

- ينبغي على البنك المركزي التركيز على مكونات رأس المال،، بما يضمن توافقها الفعلي مع المتطلبات النوعية لمقررات بازل٣، وليس فقط استيفاء النسب الشكلية.
- إصدار تعليمات أكثر تفصيلًا حول تطبيق مؤشرات السيولة وفق بازل٣، مثل نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، لضمان التزام البنوك بالبعد العملي لمقررات بازل في البيئة المصرفية المحلية.
- إعادة تقييم أوزان المخاطر المخصصة للقروض، بما يتناسب مع خصائص السوق المصري، خاصة أن النتائج أظهرت ضعف العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية، وهو ما قد يشير إلى قصور في نماذج القياس المطبقة.
- إنشاء وحدات متخصصة لقياس ومراقبة نسب السيولة بشكل يومي وربطها بالخطط الائتمانية والاستثمارية، بما يقلل من الاعتماد المفرط على القروض مقابل الودائع.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

بن ســـالم، فرج. (٢٠٢٣). أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية. *مجلة البشاير الاقتصادية*، ٩(١)، ٢٦٩-٢٥٠.

البنك المركزي المصري. (٢٠١٦). التقرير السنوي الرقابي ٢٠١٥/٢٠١٦، القاهرة.

البنك المركزي المصري. (٢٠٢٣). التقرير السنوي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. القاهرة.

البنك المركزي المصري. (٢٠٢٣). تعليمات الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR). القاهرة: البنك المركزي المصري.

بوغازى، وداد، ولعفيفى، الدراجى. (٢٠٢٢). أثر كفاية رأس المال على الأداء المالى للبنوك الإسلامية دراسة قياسية لمصرف الراجحى السعودى للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. *مجلة البحوث فى العلوم المالية والمحاسبية*، ٧(١)، ٤٢٤-٣٩٨.

الجبورى، منيب خلف. (٢٠١٧). اثر اتفاقية بازل٢ على الأداء المالى فى المصارف الإسلامية الأردنية، *رسالة ماجستير*، جامعة آل البيت، المفرق الأردن.

شـــامى، غادة. (٢٠١١). اتفاقية بازل٣ وأثرها على القطاع المصـــرفى"، *مجلة الصـــناعة والاقتصاد*، العدد بتاريخ ٢٧ يونيو.

صندوق النقد العربى (٢٠١٤). المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر ٢٠١٢. *أوراق عمل*، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ١-١٣٨.

صندوق النقد العربى. (٢٠٠٤). *الملامح الأساسية لاتفاقية بازل٢ والدول النامية*. أبو ظبي.

صـــوان، أحمد عمر. (٢٠١٩). أثر مخاطر الســيولة على الأداء المالي للمصـــارف الإســـلامية الأدرنية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٧). *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، (١٤)، ١١٨-٨٠.

صـــونيا، جوانى. (٢٠٢٤). أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢١. *رسالة دكتوراه*، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ – قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

طه، أحمد، وزامل، أحمد، وعفيفى، محمود. (٢٠٢٤). تأثير تطبيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل (٣) على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ١٥(٤)، ٢٤٩٢-٢٥٢٢.

عبد الغنى، شـــريف، وأبو جبل، رانيا. (٢٠٢٢). دراســـة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشـرات الأداء المالي بالبنوك. *المجلة العلمية للدراسـات والبحوث المالية والإدارية*، ١٣، ٢٠٦-٢٤١.

عز الدين، ياسمين عبد الوهاب. (٢٠١٧). أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر بالبنوك التجارية. *رسـالة ماجسـتير غير منشـورة*، كلية التجارة، جامعة طنطا.

عطيه، محمد عبد الحميد. (٢٠٢٣). علاقة المخاطر المصـــرفية ومعدلات الأداء بمعدل كفاية رأس المال في ضوء مقررات لجنة بازل وIFRS: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة*، (٢٩)، يناير، ١٠٤-١٤٩.

عقون، عبد السلام. (٢٠١٥). أسس قياس وإدارة مخاطر السيولة فى البنوك التجارية حالة بنك ســـوســـيتيه جينزال للفترة المرجعية ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. *مجلة الحكمة للدراســـات الاقتصادية*، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد ٢٤،

العمراوى، هانى أحمد. (٢٠٢٣). دراســـة أثر معيارى كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشـرات الأداء المالى بالبنوك دراسـة تطبيقية على القطاع المصـرفى المصـرى. *مجلة البحوث الإدارية*، ٤١(١)، ٦٦-١.

فايز، حيدر عبد الإمام، والنوفلى، نعيم صـباح. (٢٠٢٤). تقييم دور مؤشـرات السـلامة المالية فى التنبؤ بالمخاطر المالية لعينة من المصـــارف العراقية المدرجة فى ســـوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠١٠- ٢٠٢٢. *مجلة الاقتصـــاد الخليجى*، العدد٦٠، ١٠٩-١٥٢.

مرســـى، محمد، وعبد الله، محمد، ودرويش، حنان (٢٠٢٢). الأداء المالي للبنوك التجارية المصـــرية في ظل معايير لجنة بازل – دراســـة تحليلية. *مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية*، ٢(٣)، ١٩-٣.

الملا، رحاب، وحســـاني، عبد الرازق. (٢٠٢٤). أثر مخاطر الســـيولة على كفاية رأس مال المصارف السورية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية*، ٤٠(٢)، ٣٦٧-٣٤٦.

نور الدين، حميدة حامد. (٢٠١٦). أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل مقررات لجنة بازل: دراسـة محاسـبية ميدانية على المصـارف السودانية. *رسالة ماجستير*، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية.

هاشم، نوار، والشيخ، رولا. (٢٠٢٠). أثر المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المصرفية على تعظيم ثروة المساهمين: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم الاقتصادية*، ٤٢(٤٣)، ١٠٩-١٤٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abou-El-Sood, H. (2017). Regulatory capital and bank risk: Evidence from the Egyptian banking sector. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 25(2), 210–225.

Adrian, T., & Shin, H. S. (2010). Liquidity and leverage. *Journal of Financial Intermediation*, 19(3), 418–437.

Alfouhaili, N., Gautier, F., & Zaarour, I. (2020). The impact of basel iii capital regulation on credit risk: A hybrid model. *International Journal of Finance & Banking Studies*, *9*(2), 56-71.

Allen, L., & Saunders, A. (2013). *Credit risk measurement*: New approaches to value at risk and other paradigms (3rd ed.). Wiley Finance.

Allen, L., & Wood, G. (2006). Defining and achieving financial stability. *Journal of Financial Stability*, 2(2), 152–172.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2011). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. Bank for International Settlements. Retrieved from: https://www.bis.org/publ/bcbs189.pdf

BCBS, Basel Committee on Banking Supervision (2011*). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems*. Bank for International Settlements.

Berger, A. N., & Bouwman, C. H. (2009). Bank liquidity creation. *Review of Financial Studies*, 22(9), 3779–3837.

Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2013). How does capital affect bank performance during financial crises?. *Journal of Financial Economics*, 109(1), 146–176.

BIS, (2011). Basel3: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.

Chiaramonte, L., Poli, F., & Oriani, M. E. (2015). Does capital affect bank risk? Evidence from European banking industry. *European Financial Management*, 21(3), 498–520.

Drehmann, M., & Gambacorta, L. (2012). The effects of countercyclical capital buffers on bank lending. *Applied Economics Letters*, 19(7), 603–607.

Eltweri, A., Sawan, N., Al-Hajaya, K., & Badri, Z. (2024). The Influence of Liquidity Risk on Financial Performance: A Study of the UK's Largest Commercial Banks. ***Journal of Risk and Financial Management, 17*****(12), 580-603.**

Giordana, G. A., & Schumacher, I. (2017). An empirical study on the impact of Basel III standards on banks' default risk: The case of Luxembourg. ***Journal of Risk and Financial Management, 10*****(2), 8-29.**

Golubeva, O., Duljic, M., & Keminen, R. (2019). The impact of liquidity risk on bank profitability: some empirical evidence from the European banks following the introduction of Basel III regulations. ***Journal of Accounting and Management Information Systems, 18*****(4), 455-485.**

Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). ***Basic econometrics*****. McGraw-hill**

King M. R. (2013). The Basel III net Stable Funding Ratio and Bank net Interest Margins. ***Journal of Banking & Finance,*** **37 (11),4144-4156.**

King, M. R. (2013). The Basel III Net Stable Funding Ratio and bank net interest margins. ***Journal of Banking & Finance,*** **37(11), 4144–4156**

King, M. R. (2013). The Basel III Net Stable Funding Ratio and bank net interest margins. ***Journal of Banking & Finance,*** **37(11), 4144–4156.**

Repullo, R., & Saurina, J. (2011). The countercyclical capital buffer of Basel III: A critical assessment. ***CEPR Discussion Paper*** **No. 8304.**

Saleh, I., & Abu Afifa, M. (2020). The effect of credit risk, liquidity risk and bank capital on bank profitability: Evidence from an emerging market. ***Cogent Economics & Finance, 8*****(1), 1814509.**

Vazquez, F., & Federico, P. (2015). Bank funding structures and risk: Evidence from the global financial crisis. ***Journal of Banking & Finance,*** **61, 1–14.**

Zainudin, S. M., Abdul Rasid, S. Z., Omar, R., & Hassan, R. (2019). The good and bad news about the new liquidity rules of Basel III in Islamic banking of Malaysia. ***Journal of Risk and Financial Management,*** **12(3), 120-134.**